قوانين استبعاد الصينيين في الولايات المتحدة الامريكية - الاسباب والتداعيات (١٨٨٢- ١٩٠٢)

م.م. بارق احمد تالي

وزارة التربية /مديرية تربية بغداد _الرصافة الاولى

قوانين استبعاد الصينيين في الولايات المتحدة الامريكية – الاسباب والتداعيات (١٨٨٢– ١٩٠٢)

م.م. بارق احمد تالي

ملخص

يناقش هذا البحث " قانون الاستبعاد الصيني في الولايات المتحدة الامريكية، الاسباب والتداعيات ١٨٨٢– ١٩٠٢ " والذي يعد من اهم القوانين الذي تعامل مع المهاجرين الصينين وحدد دخولهم على اساس العرق ، ان الاشكالية التي يطرحها البحث تتمثل في السؤال الاتي "هل كان للعامل الاقتصادي وحماية الهوية الثقافية للمجتمع الامريكي السبب الاساس الذي دفع المشرعين الامريكيين لإصدار تلك القوانين ، ام ان هنالك اسباب اخرى وراء ذلك ". توصل البحث الى مجموعة من النتائج منها : مثل وجود الصينيون ،لاسيما في الولايات الغربية مشكلة ارقت حكومات تلك الولايات ،لاسيما بعد التوترات التي حصلت بين العمال الأمريكيين ونظرائهم الصينيين ،اذ نظر معظم العمال الأمريكيين الى العمالة الوافدة بأنها السبب في خفض الاجور وتقليل فرص العمل ،مما دفعهم الى مهاجمة تجمعات الصينين والمطالبة بأبعادهم . كان قانون بيج في ٣ اذار ١٨٧٥ القانون الاول الذي تعامل مع الهجرة الصينية والذي وضع حواجز امام دخول بعض فئات المجتمع الصيني ،استمرارا لهذه السياسة صدر قانون الاستبعاد الصيني في ٦ ايار ١٨٨٢ والذي يعد القانون الاول الذي قيد الهجرة على اساس العرق والذي استهدف الجالية الصينية داخل الولايات المتحدة الامريكية ، اذ منع هذا القانون قدوم العمال الصينين بشكل كامل ووضع شروط قاسية على الفئات الاخرى ،وكان له تداعيات كبيرة في كافة المجالات ، والذي استمر العمل بمضمونه الاكثر من عقدين .

الكلمات المفتاحية : (قانون الهجرة ، الاستبعاد الصيني ، الولايات المتحدة الامريكية ، قانون بيج)

The Chinese Exclusion Acts in the United State of American ,Causes and Consequences (1882-1902)

Assist. Lecture . Barik Ahmed Tali

This research discusses the "Chinese Exclusion Act in the United States, Causes and Consequences 1882-1902," which is one of the most important laws that dealt with Chinese immigrants and determined their income on the basis of race .The problem is represented in the following question: "Was the economic factor and the protection of the cultural identity of the American society the main reason that prompted the American legislators to issue these laws, or are there other reasons behind that ؟The research reached a set of results, including: such as the presence of the Chinese, especially in the western states, a problem that raised the governments of those states, especially after the tensions that occurred between American workers and their Chinese counterparts, as most American workers viewed the expatriate workers as the reason for lowering wages and reducing job opportunities. This prompted them to attack the Chinese gatherings and demand their expulsion. The Big Law of March 3, 1875 was the first law that dealt with Chinese immigration and that put barriers to entry for some

groups of Chinese society. The United States, as this law completely prevented the arrival of Chinese workers and placed harsh conditions on other groups, and it had great repercussions in all fields, and the work of its content continued for more than two decades.
Keywords: (immigration law, Chinese exclusion, the United States of America, page law)

المقدمة

أدى انفتاح الولايات المتحدة **الامريكية** على الهجرة إلى إثراء ثقافتها ، وتوسيع الفرص الاقتصادية ، وتعزيز نفوذها في العالم ، فضلا عن استمرار المهاجرين في التدفق والاندماج بنجاح في المجتمع الأمريكي ،لاسيما الساحل الغربي الذي شكل فيه الصينيين واحد من اقدم الاقليات في **الولايات المتحدة الامريكية** حتى منتصف القرن التاسع عشر ، حينما بدأ العديد من العمال الأمريكيين يشعرون بالتهديد من زيادة الهجرة الصينية إلى الولايات المتحدة **الامريكية** في مجال العمل فضلا عن امكانية تأثيرهم علة هوية البلاد . اذ شعر العديد من الأمريكيين منهم بالقلق من أن ينافسهم المهاجرون الصينيون على وظائفهم والعمل بشكل غير عادل والعمل بأجور أقل ، اذ وجد عمال السكك الحديدية انفسهم في منافسة مع العمال الصينيين ، و بدأت المجموعتان بالتنافس على الحد الادنى من الاجور وتلبية طلب أرباب العمل وتوفير المهارات المطلوبة وكسب ثقة ارباب المعامل ، وعلى الرغم من ان الصينيين بذلوا جهودا كبيرا في بناء واعمار مدن الساحل الغربي ،الا ان جهودهم اخفقت في الاندماج بالمجتمع الامريكي ،اذا واجهوا الطرد والاستبعاد والقتل في بعض الاحيان، من هنا جاء اختيارنا لموضوع " **قانون الاستبعاد الصيني في الولايات المتحدة الامريكية، الاسباب والتداعيات ١٨٨٢–١٩٠٢**" ، لمعرفة تلك القضية وبيان أهمية العوامل التي ساهمت في عدم اندماج المهاجرين الصينيين بالمجتمع الامريكي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كمهاجرين يتمتعون بالحقوق التي نصت عليها القوانين الامريكية فيما يتعلق بالحق في الهجرة والعمل و الاحترام المتبادل مع المواطنين الأمريكيين على الرغم من تأثيرهم الفاعل والبناء في مجتمع بكر التكوين .

ان الاشكالية التي يطرحها البحث تتمثل في السؤال الاتي "**هل كان للعامل الاقتصادي وحماية الهوية الثقافية للمجتمع الامريكي السبب الاساس الذي دفع المشرعين الامريكيين لإصدار تلك القوانين ، ام ان هنالك اسباب اخرى وراء ذلك** " ، وعن طريق الخطة المنهجية التي قسم البحث على اساسها سوف يتم الاجابة عن تلك الاشكالية من خلال محاور البحث .

قسم البحث الى مقدمة واربعة محاور وخاتمة ، تتبع المحور الاول تطور مراحل المشاعر المناهضة للصينيين ١٨٧٥–١٨٨٢ ، فيما جاء المحور الثاني بقانون الاستبعاد الصيني لعام ١٨٨٢ ، وتناول المحور الثالث تداعيات قانون الهجرة لعام ١٨٨٢ ، ودرس المحور الرابع قانون جيري لتقيد الهجرة ١٨٩٢ ، واخيرا الخاتمة التي حملت اهم الاستنتاجات الى جاء بها البحث . واعتمدنا في كتابة هذا البحث على مجموعة من اهم المصادر الانكليزية المتمثلة بالكتب والمقالات التي ناقشت هذا الموضوع

،فضلا عن محاضر الكونجرس الامريكي المنشورة على موقع الكونجرس الامريكي والتي ناقشت قوانين وقضايا الهجرة الامريكية ، وغطت بما احتوته من معلومات وبيانات ومناقشات اغلب محاور البحث وكانت رافدا لا غنى عنه عند الكتابة عن هذا الموضوع .

المحور الاول : تطور مراحل المشاعر المناهضة للصينيين ١٨٧٥–١٨٨٢

بدأ المهاجرون الصينيون بالتدفق إلى الولايات المتحدة الامريكية بشكل عام في أواخر أربعينيات القرن التاسع عشر وتحديدا عام ١٨٤٨ بعد الأنباء التي انتشرت عن اكتشاف مناجم الذهب في كاليفورنيا*.(Nancy and others , 1999) ، فضلا عن حاجة شركات السكك الحديدية الى العمالة الاجنبية الرخيصة , والتي قامت بتوظيف المئات من العمال الصينيين في المناطق الريفية والذين بلغ عددهم بحلول ١٨٥٢ في سان فرانسيسكو وحدها (٢٩٥٤) ، عامل صيني من الرجال و(١٩) فقط كانوا من النساء (Abrams , 2005 , P.649) ، لاسيما وان الصينيين الذين كانوا على تواصل وعمل دائم هم في غالبيتهم من التجار والبحارة الذين عملوا في موانئ الصين وجنوب شرق اسيا ،ولم يفكر اغلبهم في الهجرة الدائمة او الاقامة المتواصلة في الولايات المتحدة **الامريكية** حتى ذلك التاريخ ،اذ خضع معظمهم الى قوانين التجنيس والاقامة فيما يتعلق بدخولهم الى الولايات المتحدة **الامريكية** (Danico, 2014, P.217)، او قوانين تنظيم الهجرة فيما يتعلق بعملية نقلهم (Report of the secretary of the treasury on the state of the finances, 1854, PP.497-501.).

سرعان ما تغير الوضع في العقدين الخامس والسادس من القرن التاسع عشر، لاسيما مع ازدياد الهجرة الصينية الى الولايات المتحدة الامريكية والتي كان لها ما يبررها عند النظر في الواقع الاقتصادي الصيني خلال تلك المدة والتي شهدت ضعف اقتصادي وفقر مدقع جعل الحكومة الصينية تدعم وتشجع مواطنيها بالهجرة ملوحين لهم بالفرص الاقتصادية التي تنتظرهم في تلك البلاد ، فضلا عن الضرائب العالية التي عانى منها المواطن الصيني **لاسيما** بعد حرب الافيون الاولى (١٨٣٩–١٨٤٢) والثانية (١٨٥٦–١٨٦٠) (Hanes, Sanello , 2002) ، وازمة الرز والمجاعة والفيضانات التي جعلتهم على حد قول احد الكُتاب في (يأس اقتصادي) (Segal, 2002 ,P.42).

دفعت تلك الاسباب التي ذكرناها الصينيون بالهجرة إلى الولايات المتحدة **الامريكية** للعمل في مناجم التعدين ورصف الطرق على امل ان يعودوا محملين بما يكفيهم من المال ،لاسيما وان ٨٤% من هذه العمالة الوافدة كانت تقيم في كاليفورنيا التي شهدت في ذلك الوقت تطورا في مجال التعدين والعديد من الصناعات الاخرى (Tarling, Gomez, 2008 ,P.102). وخلال الفترة الممتدة من عام (١٨٤٨–

* أعلن مجموعة من المستوطنين في سونوما استقلال جمهورية كاليفورنيا في عام ١٨٤٦ ، وكنتيجة للحرب المكسيكية الأمريكية تخلت المكسيك عن ولاية كاليفورنيا إلى الولايات المتحدة الامريكية، وأصبحت الولاية الحادية والثلاثين المنضمة إلى الاتحاد في ٩ ايلول ١٨٥٠

١٨٧٠) وصل عدد المهاجرين الصينيين العاملين في الولايات المتحدة الامريكية الى (٦٣٠٠٠) عامل ، والذين تضاعفوا خلال تلك المدة بنسبة (٢١) مرة ، مما عزز من مجتمعات الاسيويين في كاليفورنيا مما واثر بصورة مباشرة على العمالة المحلية الامريكية ، فضلا عن التأثيرات الاجتماعية لهجرة الجاليات الاسيوية التي دفعت المشرعين الامريكيين بالبحث عن قوانين تحد منها او تضع لها حلولا مناسبة والتي توجت بإصدار قانون بيج في ٣ اذار ١٨٧٥ (Lee , 2010 ,P.255).

كان القانون الذي تقدم به السيناتور هوراس ف. بيج* (United States. Congress House. Horace F. Page 1976 ,P.53) (المعروف بقانون بيج) التشريع الفيدرالي الأمريكي الاول الذي تعامل مع مسالة المهاجرين الصينين والاثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها ، اذ كان ذلك القانون من اوائل الحواجز التي اقامتها الولايات المتحدة الامريكية لتحديد الهجرة الصينية المتواجدة في كاليفورنيا والتي دعا اليها عضو الكونغرس الامريكي هوارس بيج ، والذي طالب بتحديد الشروط للمهاجرين الصينيين واستبعاد بعظهم ، اذا تمكن من منع المهاجرين غير المرغوب فيه ومنع النساء الصينيات اللائي يعملن في البغاء من القدوم الى الولايات المتحدة الامريكية مما يسهم في تعزيز المجتمعات الصينية ونشر الرذيلة فيها(Austin, 2015, P.213)، فضلا عن استبعاد المجرمين وقطع الطريق امام المقاولين الذين جلبوا الآلاف من العمالة الصينية الرخيصة والعاهرات بطرق ملتوية واللائي دخلن بصفت زوجات ثانيات للعمل في الدعارة فتولدت مشاعر مناهضة للصينيين في تلك الحقبة (Motomura, 2014, P.35) .

ساهمت تلك المشاعر المعادية للصين خلال عقد السبعينيات من القرن التاسع عشر والتي اتسمت بالإيحاءات العرقية والأخلاقية والصحية الى الدفع بالمشرعين لطرح مشروع ذلك القانون الذي كان يتعارض مع معاهدة بورلينجيم* The Burlingame Treaty ، التي وقعت في ٢٨ تموز ١٨٦٨(Cheng, 1955) ، اذا نصت المادة الخامسة من المعاهدة على حماية الحقوق المتبادلة للهجرة الحرة بين الصين والولايات المتحدة الامريكية (Dobson , 2009 ,P.116)، دفعت هذه المعاهدة دعاة تقييد

* هوراس فرانسيس بيج (١٨٣٣– ١٨٩٠) محامي وسياسي أمريكي ،مثل كاليفورنيا في مجلس النواب بالولايات المتحدة الامريكية لمدة خمس فترات بين ١٨٧٣ و ١٨٨٣. بدأ يحرض ضد هجرة الآسيويين ، والصينيين في المقام الأول ، استخدم الأفكار العنصرية علانية للدفاع عن مواقفه.

* معاهدة بورلينجيم : هي معاهدة تاريخية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين ، لتعديل معاهدة تينتسين ، لإقامة علاقات ودية رسمية بين الدولتان ، منحت الولايات المتحدة الامريكية الصين مكانة الدولة الأكثر تفضيلًا فيما يتعلق بالتجارة . تم التوقيع عليها في واشنطن العاصمة عام ١٨٦٨ ، وتم التصديق عليها في بكين عام ١٨٦٩، كانت النتيجة الأكثر أهمية للمعاهدة أنها رفعت فعليًا أي قيود سابقة فيما يتعلق بالهجرة إلى الولايات المتحدة الامريكية من الصين ، مع هجرة واسعة النطاق إلى الولايات المتحدة الامريكية تبدأ بجدية من قبل المهاجرين الصينيين .

الهجرة الى التركيز على العمالة الصينية والنساء ، اذ حاول المشرعون في ولاية كاليفورنيا التحايل على بنود معاهدة بورلينجيم من خلال استخدام قوانين مكافحة الدعارة للحد من هجرة النساء الصينيات بشكل خاص(Abrams , 2005 ,P.664) .

حدد قانون بيج ثلاث حجج وراء استهداف تلك الفئات من المهاجرين الصينيين والتي تمثلت في ، اولا : أن ممارسة العمالة الرخيصة تنتهك أخلاق سكان كاليفورنيا وتضر بالولاية اقتصاديًا ؛ ثانيا : أن الحظر المفروض على العمالة الرخيصة بموجب معاهدة بورلنجيم يجب دعمه ، ثالثا: أن الدعارة وممارستها عامل مهم في حياة المرأة الصينية المهاجرة ، لاسيما وان السيناتور بيج كان يرى فيها تعارضا مع القيم الأخلاقية لسكان كاليفورنيا(Austin, 2015,P.213)، إذا على الرغم من أن عدد النساء الصينيات المهاجرات كان قليلا نسبيا إلا أن العديد من المنظمات الصينية والمقاولين وجدوا أن استخدام النساء في مجال الدعارة امر مربح للغاية مما دفعهم لجلب العشرات منهن إلى الولايات المتحدة **الامريكية** واللائي غالبا ما اتهمن بأنهن مصدر الأمراض الجنسية والانحلال الأخلاقي مما اعطا المناهضين للهجرة الصينية الفرصة للمطالبة بمنعهم بحجة حماية الصحة العامة (Abrams , 2005 ,P.664) . وهذا ما أشار إليه الرئيس الأمريكي يوليوس جرانت* Ulysses S.Grant (Bunting, 2004) ، في رسالته السنوية الاخيرة إلى الكونجرس في كانون الأول ١٨٧٥ والتي قال فيها " **استرعي انتباه الكونجرس. إلى أنه ليس اقل شرا جلب النساء الصينيات ولكن ليكن معلوم بأن القليل منهن يتم إحضارهن إلى شواطئنا لمتابعة العمل في مهنة شريفة ومحترمة..**". (https://www.presidency.ucsb.edu/documents/seventh-annual-message-3)

وبناءً على ذلك قدم مشروع ذلك القانون إلى الكونغرس الأمريكي الثالث والأربعون الفصل التشريعي الثاني ، اذ وافق عليه مجلس النواب في ٢٢ شباط ١٨٧٥ ، ومجلس الشيوخ في ٣ اذار من نفس العام وصادق عليه الرئيس في اليوم ذاته ، ليصدر رسميا في ٣ اذار ١٨٧٥ ، تضمن ذلك القانون خمس مواد تعاملت مع مشكلة منع المتعاقدات الصينيات الراغبات في الهجرة الى الولايات المتحدة **الامريكية** للعمل في الدعارة او اي دولة من شرق اسيا(Austin, 2015, P.213) ، وجاءت المادة الثانية بعقوبات على المواطنين الأمريكيين الذين يقومون بتسهيل او جلب تلك البغايا إلى الولايات المتحدة **الامريكية**، فيما نصت المادة الثالثة بصورة واضحة الى ان إدخال النساء لغرض الدعارة ومعاقبة من يعمل بتلك التجارة ، وحددت المادة الرابعة عقوبة لكل شخص يحاول ممارسة تلك التجارة أو يسهل عملية

* يوليسيس جرانت (١٨٢٢ – ١٨٨٥) ، الرئيس الثامن عشر للولايات المتحدة (١٨٦٩–١٨٧٧)، والقائد العام لجيش الولايات المتحدة الامريكية (١٨٦٤–١٨٦٩)، عمل مع الرئيس أبراهام لينكون لقيادة جيش الاتحاد للانتصار على الكونفدرالية في الحرب الأهلية الأمريكية، طبق جرانت سياسات الكونغرس لإعادة الإعمار، وقاد الجمهوريين في جهودهم الرامية إلى إزالة بقايا القومية الكونفدرالية والعبودية، وحماية المواطنين السود.

نقل النساء المهاجرات الى الولايات المتحدة **الامريكية** ، وتناولت المادة الخامسة الفئات الممنوعة من دخول الولايات المتحدة **الامريكية** وهم الاشخاص المدانين بجرائم جنائية والنساء المهاجرات لغرض العمل في الدعارة ، والقيت مسؤولية تحديد تلك الفئات على ضابط التفتيش في الميناء الذي توجب عليه تفتيش السفينة لغرض منع قدوم هؤلاء الاشخاص(Abrams , 2005,pp.643-644) .

الواضح أن القانون استهدف بالدرجة الأولى النساء الصينيات اللائي يدخلن للعمل بمهنة غير أخلاقية الى الولايات المتحدة **الامريكية**، ويبدو أن الهدف المعلن هو تعارض تلك الأعمال مع القيم الأخلاقية ، الا أن المشرعين الأمريكيون كانوا راغبين في عدم وجود مجتمعات متكاملة من المهاجرين الصينيين التي بدورها تؤثر على العمالة الأمريكية المحلية والطبيعية الديموغرافية في ولاية كاليفورنيا ،لاسيما مع وجود الاحتكاكات العنيفة التي بدأت ارهاصاتها تظهر في المجتمع الأمريكي، لذا شرع ذلك القانون الذي اثبت نجاحه للحد من هجرة النساء الصينيات التي كانت نسبتهن ٧٨ لكل ١٠٠٠ مهاجر صيني في أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر وانخفض إلى ٤٧ لكل ١٠٠٠ بعد اقرار قانون بيج الذي مهد الطريق لتشريعات اخرى للحد من الهجرة الصينية* (Wood, 1930)، والذي تبلور بعد ذلك بإقرار قانون الاستبعاد الصيني لعام ١٨٨٢ (Austin, 2015, P213) .

المحور الثاني : قانون الاستبعاد الصيني ١٨٨٢

اولا : ملابسات تشريع القانون :

لم يوقف قانون بيج لعام ١٨٧٥ سيل المشاعر المعادية للمهاجرين الصينيين وإنما كانت بداية تفكير جدي في إيجاد حلول تشريعية لمسالة العمال الصينية المتواجدة على الأراضي الأمريكية والتي يرى فيها العديد من الأمريكيين بأنها مصدر تهديد للاقتصاد الأمريكي والطبقة العمالية المتنامية التي تضررت كثيرا من الكساد الاقتصادي لعام ١٨٧٣ ، لاسيما وانهم برروا ذلك بأن الأرباح التي تحصل عليها العمال الاجنبية تعود بالنفع على الاقتصاد الصيني، وأكدوا على أن هذه العمالة الرخيصة زادت من أرباح الطبقة الرأسمالية وزيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء . ومع استمرار تداعيات الأزمة الاقتصادية لعام ١٨٧٣ وزيادة معدل البطالة في ولاية كاليفورنيا والتي وصلت إلى ١٤% عام ١٨٧٦ واستمرار معدلاتها العالية التي وصلت إلى ٢٠% عام ١٨٧٧ ،وتحت تأثير الدعاية المناهضة للصينيين، اندلعت أعمال عنف

* صدر قانون الهجرة The Immigration Act في ٣ اب ١٨٨٢ ضد جميع المهاجرين واستبعد المجانين والمدانين والاشخاص الذي يمكن ان يكون مصدر عبث ، والنساء اللواتي يسافرن بمفردهن واللواتي يُمنعن من الدخول وفرض القانون رسوم قدرها (خمسون سنتًا) على كل مسافر ليس من مواطني الولايات المتحدة الذين يدخلون اراضي الولايات المتحدة طبق ذلك الشرط المالي لأول مرة على المهاجرين الذين يدخلون الاراضي الامريكية في ذبك العام، ويودع في تمويل مهاجر ، لتحمل نفقات تنظيم الهجرة ورعاية المهاجرين.

ضدهم، ،واستمرت المظاهرات المطالبة بتحسين ودعم عمال السكك الحديدية واحتشد العديد من العمال وهاجموا الشركات الصينية والعديد من العمال الصينيين ،واصبح " **الصينيون يجب ان يرحلوا**" شعار عام في الحملات السياسية"(koehn, 2015 ,P. 5) .

في ظل ذلك الجو المشحون بالمشاعر المناهضة للصينيين والمدعوم بالكساد الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة قرر دنيس كيرني Denis Kearney تأسيس حزب عمال كاليفورنيا والذي عقد اول اجتماعاته عام ١٨٧٨ على مستوى الولاية والتي دعا في أجندته من بين أمور كثيرة إلى حضر العمالة الصينية بحجة ضعف اجور العمال الأمريكيين لصالح العمالة الأجنبية، وعلى الرغم من أن الحزب لم يكن مؤثرا على المستوى الوطني إلى أنه نجح في إدخال العديد من الأفكار المعادية الصينيين في دستور ولاية كاليفورنيا الصادر عام ١٨٨٠ **ولاسيما** المادة التاسعة عشر التي اكدت على جملة من الامور منها: " **حرمان المواطن الصيني من حق التصويت ، وحضر كامل على توظيف الصينيين في القطاع العام ، فضلا عن دعوة مجلس الولاية لحماية كاليفورنيا من الشرور الناتجة عن وجود الجاليات الصينية**" (constitution of the state of California , 1880, article 19, P. 6)، وبدأت مسألة المهاجرين الصينيين تظهر في الحملات الانتخابية الرئاسية فدفعت تلك الأحداث الإدارة الأمريكية إلى التفكير بصورة جدية في إعادة النظر في معاهدة بورلنجيم واختيار السيد **جيمس بوريل انجل*** **James Burrill Angell** (Smith and Angell, 1954)لهذه المهمة وقيادة الوافد التفاوضي مع الصين في بداية عام ١٨٨١، وبعد مفاوضات عميقة وافقت الحكومة الصينية على مضض بمنح الحكومة الأمريكية سلطة (تنظيم أو تعليق الهجرة) طالما أن هذه الإجراءات تكون بشكل معقول مع ضرورة حرية الطلاب والمعلمين والتجار في السفر ، فضلا عن حق العمال الصينيون الذين يقيمون في الولايات المتحدة **الامريكية** بالسفر بمحض إرادتهم، وقد صادق الكونجرس الأمريكي على معاهدة انجل في أيار ١٨٨١ وتم الإعلان عنها رسميا في ١٧ تشرين الثاني ١٨٨١ (Gold , 2011 ,P.P.503-504).

تكونت معاهد انجل من اربع بنود(Gold , 2011,PP.503-504)، واهم ما جاء فيها (**كلما كان في رأي الولايات المتحدة الامريكية ، قدوم العمال الصينيين يؤثر على مصالح البلد ، توافق حكومة الصين على أنه يجوز لحكومة الولايات المتحدة الامريكية تنظيم أو تقييد أو تعليق مثل هذا القدوم أو الإقامة ، لكنها قد لا تحظره تمامًا ، ويجب أن يكون التقييد أو التعليق معقولًا وينطبق فقط على**

* جيمس بوريل أنجيل (١٨٢٩– ١٩١٦) دبلوماسي أمريكي، اشتهر بكونه الرئيس الأطول خدمة لجامعة ميشيغان ، من ١٨٧١ إلى ١٩٠٩ ، شغل آنجيل مناصب دبلوماسية كوزير لأمريكا في الصين من ١٨٨٠ – ١٨٨١ في مهمته إلى الصين كان المفاوض الأمريكي الأساسي لمعاهدة انجل لعام ١٨٨٠ التي حدت من هجرة العمال إلى الولايات المتحدة الامريكية ومعاهدة اخرى تقيد تجارة الأفيون في الإمبراطورية العثمانية ثم موفوداً إلى الدولة العثمانية من ١٨٩٧ – ١٨٩٨.، كان مسؤولاً عن حماية المبشرين الأمريكيين خلال الاضطرابات التي أعقبت مذبحة الأرمن.

الصينيين الذين قد يذهبون إلى الولايات المتحدة الامريكية كعمال) (United States Congress , 1904 ,P.4084) عدلت معاهدة انجيل المعروفة رسميا(بمعاهدة تنظيم الهجرة مع الصين) بنود معاهدة بورلنجيم التي تخص الهجرة ،اذ سمح ذلك التعديل الاخير بتقييد هجرة فئات معينة من العمال الصينيين ونقلت سياسة الهجرة الامريكية الى وضع اقرب ما يكون الى اقصاء العنصر الصيني بشكل كامل ، واشرت تلك المعاهدة تحول مهم في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة **الامريكية** على مستوى الهجرة ،فقد انهت هذه المعاهدة سياسة الباب المفتوح امام الهجرة الصينية وفتحت الباب امام اللوبيات الامريكية لدعم التشريعات التي تحد الهجرة ،لاسيما وان حماية الهجرة الصينية ضلت حبرا على ورق مع الاعتقاد السائد لدى الرأي العام الامريكي أبان الصين امة ضعيفة لا تمتلك قوة لدعم مطالبها(koehn, 2015 ,p. 6) .

على الرغم من ان ذلك التعديل، استمرت المطالبات بتحديد الهجرة الصينية وتقييدها من قبل العديد من المنظمات والحركات الامريكية على الرغم من التعديل الذي طال جوهر سياسة الهجرة الامريكية ، اذ استلم الكونغرس الأمريكي عام ١٨٨١ خمس وعشرون عريضة مناهضة للصينيين مقدمة من قبل جماعات مدنية ودينية ، لاسيما الكنيسة الميثودية وفوج عصبة اتحاد نيويورك League Corps New York Union، فضلا عن ممثلين عدد من الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما الاباما وفيرجينيا وويسكونسن (Maping Racisms, 2012, P.P.36-37).

دفعت تلك الضغوطات السلطات التشريعية التي يهيمن عليها الجمهوريين إلى محاولة إصدار تشريع يجسد تلك المشاعر قانونياً، لذلك قدم السيناتور جون ميلر* John Miller (Guns in American Society, 2012, P.532)، مشروع قانون لاستبعاد الصينيين في ٩ اذار ١٨٨٢ ، والذي فرض حضر شامل على العمالة الصينية لمدة عشرين عاما والذي مرر من قبل مجلسي الشيوخ والنواب بأغلبية كبيرة الا ان الرئيس **تشستر آرثر*** (Pafford and Arthur, 2019)، نقض ذلك القانون في ٤ نيسان ١٨٨٢ ، محتجا بأن فرض حظر على العمالة الصينية يتعارض مع مواد معاهدة انجل لعام ١٨٨١ التي سمحت بفرض حظر معقول على الهجرة الصينية ، ولكي يتجاوز الكونغرس تلك المشكلة قرر أن يكون الحظر لمدة عشر سنوات فقط ، وبالفعل صوت مجلس النواب بالموافقة عليه يوم ١٧

* جون فرانكلين ميلر (١٨٣١– ١٨٨٦) محامي ورجل أعمال وجنرال في جيش الاتحاد أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ، مثل كاليفورنيا في مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة الامريكية من عام ١٨٨١ حتى وفاته، اشتهر بعدة مشاريع قانونية ضد المهاجرين الصينيين

* تشيستر آلان آرثر (١٨٢٩ – ١٨٨٦)، محامي وسياسي أمريكي ، الرئيس الحادي والعشرين للولايات المتحدة (١٨٨١–١٨٨٥)، تولى الرئاسة بعد وفاة الرئيس جيمس أ. جارفيلد في سبتمبر ١٨٨١ ، نجح بتبنيه قضية إصلاح الخدمة المدنية، وكان صاحب الدعوة لقانون بندلتون لإصلاح الخدمة المدنية وقام بتطبيقه ، وكان هذا القرار محور إدارته الرئاسية.

نيسان ١٨٨٢ بواقع (١٠٢ عضوا موافق) ورفض (٨٨ عضو) وامتناع(٥٢ عضو) عن التصويت ، ووافق عليه مجلس الشيوخ في ٢٨ نيسان ١٨٨٢ بواقع موافقة (٢٢ عضوا) ورفض (٩ اعضاء) وامتناع(٢٩ عضوا) وصادق عليه الرئيس الأمريكي في ٦ ايار ١٨٨٢ , Soennichsen) .2011,P.67)

ثانيا :محتويات القانون

تم تمرير قانون الاستبعاد الصيني المعروف رسميا بـ " **قانون لتنفيذ بعض أحكام المعاهدات المتعلقة بالصينيين**" An Act To Execute Certain Treaty Stipulations Relating to Chinese في ٦ ايار ١٨٨٢، ويعد أول قانون يقيد الهجرة إلى الولايات المتحدة **الامريكية** على أساس العرق ،على الرغم من أن الجالية الصينية في الولايات المتحدة **الامريكية** لا تشكل سوى (٠.٠٠٢) من سكان البلاد أي ما يعادل (١٠٥) الف صيني من أصل(٥٠,١٨٩,٢٠٩) مواطن أمريكي طبقاً لإحصاء عام ١٨٨٠ (Chinese immigration : speech of William W. Rice, 1989 ,P.18)، الا ان المشاعر المناهضة لهذه الجالية والأحداث الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبتها ساهمت في إقرار ذلك القانون الذي تكون من **خمس عشر مادة** ، منعت المادة الاولى قدوم العمال الصينيين إلى الولايات المتحدة **الامريكية** ، والزمت المادة الثانية ربان السفينة بعدم جلب أي عامل صيني وبخلافه يعتبر مذنباً بارتكاب جنحة ويعاقب بغرامة لا تزيد عن خمسمائة دولار عن كل عامل صيني يتم جلبه او بالسجن لمدة لا تزيد عن عام واحد(United States. Department of State, 1893, P.P.110-113).

استثنت المادة الثالثة العمال الصينيين المتواجدين قبل تاريخ(١٧ تشرين الثاني ١٨٨٠) من مواد ذلك القانون شرط ان يقدم ما يثبت ذلك ، واكدت المادتين الرابعة والخامسة الى وجوب تقديم السفن قائمة بجميع العمال الصينيين وتسجيلها في دفاتر التسجيل (**كشهادة تعريفية**) ، يذكر فيها الاسم والعمر والمهنة والمكان الأخير الإقامة ، ووصف الشخصية ، وجميع الحقائق اللازمة لتحديد هؤلاء العمال الصينيين وتحفظ هذه البيانات في دار الجمارك مع التأكيد الى ان اي عامل يغادر الولايات المتحدة **الامريكية** برا له الحق بالحصول على شهادة تعريف مماثلة لتلك المنصوص عليها اعلاه ، واوصت المادتين السادسة والسابعة بوجوب تحديد سبب قدوم الشخص الصيني إلى الولايات المتحدة **الامريكية** ، وتحديد اهليته من قبل الحكومة الصينية ،اذ يجب تقديم شهادة إثبات صادرة من الحكومة الصينية باللغة الإنجليزية أو مصحوبة بترجمة إلى اللغة الإنجليزية يذكر فيها الاسم واللقب والرتبة الرسمية إن وجدت ، فضلا عن العمر والطول وجميع الخصائص الجسدية والوظيفة السابقة والحالية والمهنة ومكان الإقامة في الصين ، وتقدم كل تلك البيانات إلى ضابط الجمارك داخل المقاطعة التي سيصل إليها الشخص المذكور على الساحل الامريكي ، وبينت تلك المادتان العقوبة التي يتعرض لها المخالفين اذ اكدت بأن اي شخص يقوم بتزوير الشهادة سيعتبر مذنبًا بارتكابه جنحة ؛ وتفرض عليه

غرامة لا تتجاوز ألف دولار والسجن لمدة لا تزيد عن خمس سنوات. (United States. Department of State , 1893 ,PP.110-113)

اما المواد الثمان المتبقية فقد الزمت ربابين السفينة التي تصل الولايات المتحدة **الامريكية** بضرورة الإبلاغ عن اي ركاب صينيين ، واوجبتهم بتقديم قائمة بجميع الركاب الصينيين ، بضمنهم المسؤولون والموظفون المعتمدون من الحكومة الصينية ، مع استيفاء شروط تسجيل البيانات كما هو مبين في الشهادات الخاصة التعريفية مع مقارنة تلك الشهادة بالقائمة وبالركاب، واكدت بعدم جواز استقبال اي مواطن صيني دون تقديم تلك الشهادات ، مع الاشارة الى ان الرفض أو الإهمال المتعمد في تسجيل تلك البيانات من الممكن ان يعرض الشخص المسؤول لنفس العقوبات في المواد اعلاه ويعد انتهاكا للقانون وتصادر السفينة ، فضلا عن ان أي شخص يساعد أو يحرض على الهبوط في **الولايات المتحدة الامريكية** يُعد مذنباً بارتكاب جنحة ويتم تغريمه مبلغ لا يتجاوز ألف دولار ، وسجنه لمدة لا تزيد عن عام واحد ، ولا تنطبق الشروط التي ذكرت على المسؤولين الدبلوماسيين وغيرهم من المسؤولين في الحكومة الصينية الذين يسافرون بعمل رسمي والذين يجب أن تُؤخذ أوراق اعتمادهم على أنها معادلة للشهادة ، كما لا يجوز لأي محكمة في **الولايات المتحدة الامريكية** منح الجنسية للمواطنين الصينين من صدور ذلك القانون فصاعدًا ، اما المادة الخامسة عشر والاخيرة اكدت أن عبارة "**العمال الصينيين**" أينما استخدمت في هذا القانون ، يجب أن تفسر على أنها تعني العمال المهرة وغير المهرة والصينيين العاملين في مجال التعدين(United States Department of the Treasury ,1886 ,P.P.107-111).

بحلول عام ١٨٨٢ شهدت سياسة الهجرة الأمريكية تحولين مهمين تمثل الاول بالشروط التي فرضها قانون الاستبعاد الصيني ،والذي عُد القانون الاول للهجرة والذي استهدف جنسية محددة منعا من دخول الولايات المتحدة الامريكية ،على الرغم من سياسة الهجرة الأمريكية المفتوحة على مدى عقود ،فضلا عن تمرير قانون الهجرة في ٣ اب ١٨٨٢ والذي وضع شرطا ماديا توجب على الراغب بالهجرة الى الولايات المتحدة **الامريكية** دفعه للدخول لتلك البلاد ،وبذلك تكون تلك المرة الاولى التي يفرض فيها شرط مادي وتحديد جنسية محددة تعاملت معها قوانين الهجرة الامريكية .

المحور الثالث :تداعيات قانون الهجرة لعام ١٨٨٢

اولا : التداعيات الشعبية

عارض المجتمع الصيني الأمريكي بشدة قانون الاستبعاد الصيني لعام ١٨٨٢، وقدم الآلاف من المهاجرين الصينيين الذين مُنعوا من الدخول في الميناء أوامر إحضار مُدعين أنهم احتُجزوا بشكل غير قانوني وحُرموا من حقهم في السفر ، مما أدى إلى إرباك محاكم الساحل الغربي بشكل كبير، وكشف قضايا المثول أمام القضاء والتي وجدت تعارض مع معاهدة بورلنجيم لعام ١٨٦٨ ، وايجاد ثغرات سمحت للمهاجرين الصينيين بتقديم أدلة مثل الشهادات الشفوية أو السجلات المكتوبة ، بدلاً من

الشـهادات الرسـمية لإثبـات الإقامـة-(https://www.archives.gov/milestone-documents/chinese-exclusion-act).

من جهة اخرى كان قبول الطلاب الأجانب في الكليات والجامعات الأمريكية عنصرًا مهمًا في عكس الثقافة الامريكية في مجتمعهم ، اذ كان يُنظر إلى التعليم الدولي تاريخيًا على أنه وسيلة لتحسين العلاقات الدبلوماسية وتعزيز التجارة بين الامم ، ومع ذلك أجبر قانون الاستبعاد الطلاب الصينيين الذين حاولوا دخول الولايات المتحدة **الامريكية** لتقديم دليل على أنهم لا يحاولون تجاوز اللوائح والقوانين التي انبثقت من القانون والتي خضعت لأوضاع أقل مثالية للطلاب الصينيين ، مما أدى إلى بعض الانتقادات للمجتمع الأمريكي وقدرته على المشاركة في مبادرات التعليم الدولية.(Moon , 2018, P.P. 261–294)

شجع إصدار قانون الاستبعاد الصيني العنف ضد مجتمعات المهاجرين الصينيين والتي تضمنت محاولات لإجبار الصينيين على مغادرة منازلهم وأراضيهم ، مما انعكس على ولادة عصر جديد عرف "**بعصر طرد الصينيين**" في تلك الفترة ،اذ أجبر الأمريكيون المناهضون للصين المجتمعات الصينية على الفرار إلى مناطق أخرى ، وكان الحادثان الأكثر بروزًا في تلك الفترة هما ؛ الاولى مذبحة روك سبرينغز Rock Springs massacre في مقاطعة سويتواتر بولاية وايومنغ في ٢ ايلول ١٨٨٥ (Song, 2009 ,P.241)، كانت دوافع هذا الاعتداء تكمن في اعتقاد العمال المحليين الامريكيين بان العمالة الصينية الرخيصة باجتهادهم في العمل وقبولهم بأجور اقل من نظرائهم الامريكيين يمكن ارباب العمل من الاستغناء عنهم في اي وقت ، ولم يعد لإضرابهم ومناوراتهم من اجل زيادة اجورهم وتحسين ظروفهم اي فائدة تذكر لاسيما اضرابهم الاخير في ايلول ١٨٨٥ ، والذي حاولوا من خلاله تحقيق بعض مطالبهم الا ان وجود العمال الصينيين بالميزات التي ذكرناها انفا ، دفعت ارباب العمل الى تعويض العمال البيض المضربين بزملائهم الصينيين بواقع ١٥٠ عام صيني ولم يعد منهم سوى ٥٠ عامل ابيض فقط ، ولم يتمكن العمال البيض المطرودين من ايجاد عمل اخر لهم ، وازاء ذلك شعر العديد من العمال البيض بالتهديد من المنافسة التي شكلها العمال الصينيون مما دفعهم الى اصدار انذار الى العمال الصينيون لمغادره المدينة خلال ساعه واحده وبدأوا قبل نفاذ الوقت المهاجمة السطو عن العمال الصينيين واطلاق النار ورغم محاوله العديد منهم الفرار الا ان جزء كبير منهم تعرض للحرق او الموت جوعا في ملاجئهم واستطاع بعضهم الهروب الى ولاية ايلينوي ، وكان حصيلة اعمال العنف مقتل حوالي ٤٠ عامل صيني، ولتهدئه الوضع ارسلت الحكومة الأمريكية قوات فيدرالية لحمايه الجالية الصينية والتي قامت بدورها دفع لهم تعويضات بلغت(١٤٠.٠٠٠) الف دولار الا انهم لم يقاضوا او يحاسبوا اي شخص عن اعمال العنف التي جرت في تلك الواقعة(Sarat , 2020 ,P.P.102-104) .

اما الحدث الاخر الذي تمثل بمذبحة هيلز كانيون Hells Canyon massacre في ٢٥ ايار ١٨٨٧ ، راح ضحيته أكثر من ٣٠ شخص من عمال مناجم الذهب الصينيين في مدينة هيلز كانيون

شمال ولاية أوريغون ، ولم يتم اكتشاف الجرائم الوحشية إلا بعد أسابيع عندما طفت عدة جثث في النهر، وأبلغت مجموعة من عمال المناجم الصينيين عما عثروا عليه في الموقع (Zhao, J.W. , 2013 ,P.490)، وتم اتهام عصابة من اللصوص المعروفين بارتكاب جرائم القتل ، ولم تثبت التحقيقات تورطهم بالقضية ، اذ سرق المهاجمون ذهب بقيمة تتراوح من (٤٠٠٠–٥٠٠٠) دولار ، لكن العداء العنصري كان دافعًا واضحًا للمذبحة (Zhao, J.W. , 2013 ,P.490).

تجاهلت السلطات المحلية تفاصيل المجزرة ولم يحض الهجوم باي تغطيه صحفيه ، لذلك سعت الحكومة الصينية بالرغم من عدم امتلاكها الا القليل من المعلومات والحقائق عن تلك الحادثة الى الاحتجاج لدى الحكومة الأمريكية التي وافقت على دفع تعويضات مقدارها (٦١٩.٧٥ ، ٢٧٦) دولارًا للحكومة الصينية في تشرين الاول ١٨٨٨ ، وعلى الرغم من ان الاحصاءات الرسمية قد اوردت ان عدد الضحايا بين يتراوح بين (٣١ و ٣٤) عامل صيني الا ان حجم المجزرة قد تتجاوز ذلك (Zhao, J.W. , 2013 ,P.490).

ثانيا : قانون سكوت ١٨٨٨

أدت المشكلات المتعلقة بتطبيق قوانين الاستبعاد الصيني إلى قيام الكونغرس بإلغاء وضع "العمال العائدين ، والذي تم توثيقه من خلال " **شهادات العودة** "، وبتطبيق ذلك القانون انقطعت السبل بنحو ٢٠ ألف عامل صيني يحملون هذه الشهادات خارج الولايات المتحدة **الامريكية** بعد أن تلقوا وعودًا بإعفائهم من قوانين الاستبعاد، وطعن العمال الصينيون في ذلك القانون أمام المحاكم الامريكية ، بحجة أنه ينبغي احترام شهادات العودة باعتبارها اتفاقيات تعاقدية بين العمال المستبعدين وحكومة الولايات المتحدة **الامريكية** ، وعلى العكس من ذلك أيدت المحكمة العليا الأمريكية ذلك القانون ، مستشهدة بـ "**السلطات العامة**" للحكومة الأمريكية فيما يتعلق بشؤون الهجرة(Blume , 2016 ,P.360). وازاء ذلك الحراك السياسي المحتدم في المجتمع الامريكي خلال عقد الثمانينيات من القرن التاسع عشر قدم السيناتور ويليم لورانس سكوت William L. Scott عضو الكونغرس الامريكي والعضو المؤثر في الحزب الديمقراطي مشروع لتعديل قانون الاستبعاد الصيني لعام ١٨٨٢ في عام ١٨٨٨ وبعد مراجعه سريعة مرر في الكونغرس الامريكي بمجلسيه وصادق عليه الرئيس جروفر كليفلاند Grover Cleveland* ، (Graff and Cleveland, 2002) في ١ تشرين الاول ١٨٨٨ (Soennichsen , 2011 ,P.110).

* ستيفن جروفر كليفلاند (١٨ اذار ١٨٣٧–٢٤ حزيران ١٩٠٨) محامٍ وسياسي أمريكي شغل منصب الرئيس الثاني والعشرين والرابع والعشرين للولايات المتحدة ، للأعوام(١٨٨٥–١٨٨٩) و(١٨٩٣–١٨٩٧)، وهو الرئيس الامريكي الوحيد الذي فاز بفترتين غير متتاليتين

جاء قانون سكوت بخمس عشر مادة ، استثنت المادة الاولى والثانية من القانون دخول فئات معينه من الصينيين الى الاراضي الأمريكية (المسؤولين والمعلمين والطلاب والتجار والسياح) بشرط الحصول على إذن من الحكومة الصينية ، مع ضرورة إثبات هويته الشخصية بشهادة صادرة عن الممثل الدبلوماسي للولايات المتحدة في تلك الدولة(United States. Dept. of the Treasury, 1889 ,P.P.148-151)، يكتب فيها اسمه في الوثيقة ووصف كامل له وعمره وطوله وخصائصه البدنية العامة ووظيفته السابقة والحالية ومكان إقامته ، وتكون هذه الشهادة بنسختين، اذ تسلم النسخة الاولى للمسافر فيما تسلم النسخة الثانية إلى ربان السفينة المتجه إلى الولايات المتحدة **الامريكية**، ويخضع ربان السفن الذين يتسترون على اي مسافر صيني دون أن يكون بحوزته هذه الشهادة الى العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون. (United States ,Statutes of the United States of America Passed at the Session of the Congress , 1888, P.P.476-479)

حددت المادة الثالثة والرابعة سريان أحكام هذا القانون جميع الأشخاص الصينين او من اصل صيني، باستثناء الدبلوماسيين أو القناصل الصينيين ومرافقيهم ، فيما اوضحت هذه المادة المقصود بعبارة العمال الصينيون أينما استخدمت في هذا القانون والتي تعني العمال الصينيين المهرة وغير المهرة والعاملين في التعدين ،ويجب على ربان أي سفينة تصل إلى الولايات المتحدة **الامريكية** وقبل السماح لهبوط أي شخص صيني **(ما لم يكن موظفًا دبلوماسيًا أو قنصليًا أو مرافقًا لمثل هذا الموظف)** ان يسلم إلى جامع الجمارك تلك شهادات الدبلوماسية ،والتي يجب أن تكون متطابقة مع الشهادات التي يحملونها ، وأن أي رفض أو إهمال متعمد من قبل ربان أي سفينة للامتثال لأحكام هذا القانون سوف يخضع لنفس العقوبات والمصادرة كما هو منصوص عليه في حالة رفض أو إهمال الإبلاغ عن بيان الحمولة واو الامتناع عن تسليمه(LeMay, and others , 1999 , P.P.60-63).

منعت المادة الخامسة والسادسة من هذا القانون عودة أي عامل صيني في الولايات المتحدة **الامريكية** بعد مغادرته الاراضي الأمريكية ،إلا وفقًا للشروط المنصوص في هذا القانون، باستثناء الذين لديهم زوجة أو أطفال أو والد شرعي في الولايات المتحدة **الامريكية** أو ممتلكات تبلغ قيمتها ألف دولار ، وأن يكون ذلك الزواج قد تم قبل عام واحد على الأقل من تقديم العامل للحصول على تصريح للعودة إلى الولايات المتحدة **الامريكية** ، وأن يكون متبوعًا بالمعاشرة المستمرة بين الطرفين كرجل وزوجة (United States. Dept. of the Treasury, 1889 ,P.P.148-151)، فيما تطرقت المادة السابعة والثامنة الى أن أي صيني يدعي الحق في السماح له بمغادرة الولايات المتحدة **الامريكية** والعودة إليها ، يجب أن يتقدم بطلب إلى جامع جمارك المنطقة التي يرغب منها المغادرة قبل شهر على الأقل ويجب أن يؤدي أمام المحصل قسما بصحة المعلومات المذكور، مشفوعةً ببيانًا كاملاً وصفيًا لعائلته أو ممتلكاته أو ديونه وحسب كل حالة ، ويجب أن يقدم لجامع التحصيل تلك الأدلة لتخوله حق العودة ، ويتحمل عقوبات الحنث باليمين

فيما يتعلق بأي قسم كاذب ،ويُسمح للعامل الصيني الحاصل على شهادة العودة بالدخول إلى الولايات المتحدة **الامريكية** فقط في الميناء الذي غادر منه حصرا ، باستثناء المسؤولين الدبلوماسيين أو القنصليين الصينيين ومرافقيهم الذين يسمح لهم بدخول بعض الموانئ الاخرى التي يحددها وزير الخزانة ، فيما لم يطرا تتغيرا على المواد من(٩ إلى ١٢) من قانون ١٨٨٢. (United States. Dept. of the Treasury, 1889 , P.P.476-479)

نصت المادة الثالثة عشر على جواز القبض على أي شخص صيني أو أشخاص من أصل صيني يتم العثور عليهم بشكل غير قانوني في الولايات المتحدة **الامريكية** أو أقاليمها ، وبناءً على شكوى قضائية او ما شابه ذلك ، اذ يعاد ذلك الشخص إلى البلد الذي جاء منه ، واستثنت المادة الرابعة عشر المسؤولين الدبلوماسيين أو القناصل الصينيين الذين سيتم قبولهم في الولايات المتحدة **الامريكية** بموجب تعليمات خاصة من وزارة الخزانة دون تقديم دليل آخر غير اثبات الشخصية ، اما المادة الخامسة عشر فقد استبدلت قانون ١٨٨٢ بهذا القانون(LeMay, and others , 1999 ,, P.P.60-63) .

أقر مجلس النواب مشروع القانون بالإجماع ولم يواجه معارضة تذكر في مجلس الشيوخ، وايدت المحكمة العليا الأمريكية ذلك القانون ،الذي واجه اعتراض الحكومة الصينية والتي لم تعترف بشرعيته (Soennichsen, 2011, P.110). كان قانون سكوت ملحقا وتدعيما لقانون الاستبعاد الصيني لعام ١٨٨٢ الذي حظر دخول العمال الصينين الى الولايات المتحدة **الامريكية**، وانتهت هجرة أو عودة العمال الصينيين وكانت عملية اقرار ذلك القانون بمثابة تأشيرة خروج لجميع العمال الصينين .

المحور الرابع : قانون جيري لتقيد الهجرة ١٨٩٢

اولا: اقرار القانون

قدم عضو الكونجرس الامريكي عن ولاية كاليفورنيا توماس جي. جيري Thomas J. Geary، القانون الجديد لاستبعاد المهاجرين الصينين والذي عرف (بقانون جيري) الى الكونغرس الثاني والخمسين في فصلة التشريعي الاول ، ودخل هذا القانون حيز التنفيذ في ٥ ايار ١٨٩٢، عزز القانون ما جاء في القوانين السابقة على الهجرة الصينية لمدة عشر سنوات اخرى ،وطالب القانون المقيمين الصينيين في الولايات المتحدة **الامريكية** بحمل وثائق خاصة (شهادات إقامة)، (Zhao and Park, 2013, P.447) من دائرة الإيرادات الداخلية Internal Revenue Service التابعة لوزارة الخزانة الامريكية ، وحُكم على المهاجرين الذين تواجدوا على الاراضي الامريكية وتم القبض عليهم وهم لا يحملون الشهادات بالأشغال الشاقة والترحيل ، ولم يكن الإفراج بكفالة خياراً متاحة الا إذا ايد المتهم" **شاهد أبيض موثوق به**"(The Londonderry sifter newspaper , September 09, 1892)، فضلا عن ذلك وضعت الإجراءات الجديدة عددًا من القيود الأخرى على الصينيين ، مثل تقييد وصولهم إلى سندات الكفالة والسماح بالدخول

فقط لأولئك الذين كانوا مدرسين وطلابًا ودبلوماسيين وسائحين ، وأغلق الكونجرس الباب أمام الهجرة الصينية بالكامل تقريباً(Milford chronicle. Newspaper , June 30, 1893).

سمح القانون للعمال الصينيين بالسفر إلى الصين والعودة إلى الولايات المتحدة الامريكية ، لكن أحكامه كانت أكثر تقييدًا من قوانين الهجرة السابقة، اذ كان يتطلب من الصينيين تسجيل وتأمين شاهد ابيض او اوراق ثبوتية كدليل على حقهم في العودة الى الولايات المتحدة الامريكية، ويواجه عقوبة الحبس أو الترحيل لمن يتخلف عن تقديم الاوراق الثبوتية أو الشهود، وبذلك تكون المجتمعات الصينية في الولايات المتحدة الامريكية قد خضعت لتغيير جذري بسبب ذلك القانون وتم إجبار العائلات على الفصل فيما بينهم ، وتم إغلاق الشركات التي كانوا يعملون بها بسبب القيود الشديدة التي فرضت على المهاجرات لاسيما نمط هجرة الشباب بمفردهم .

جاء قانون الاستبعاد الصيني لعام ١٨٩٢ بتسع بنود نص في بنده الاول ان جميع القوانين التي سنها الكونغرس سواء مجلس الشيوخ او مجلس النواب التي تنظم وتحضر دخول الصينين والاشخاص من اصل صيني تظل نافذة عشر سنوات من سن هذا القانون . وتناول البند الثاني من القانون عند ادانة اي شخص صيني او حكم عليه بوجب اي من القوانين المذكورة لا يحق له قانونيا البقاء في الولايات المتحدة الامريكية ويرحل الى الصين اما في حال ادعاء الاشخاص الصينين بانهم خاضعن لبلد اخر ويطلب البلد ضريبة ترحيل فيجب ترحيله الى الصين . فيما جاء البند الثالث من القانون بان اي شخص صيني يتم القبض عليه يجب الحكم عليه بان وجوده غير قانوني ما لم يثبت ذلك ، امام المحكمة ، أو الشخص المفوض اليه ذلك الامر في منحه حقه القانوني في البقاء في الولايات المتحدة الامريكية، اما البند الرابع من القانون فقد نص على أن أي شخص صيني أو من أصل صيني تمت إدانته وحكم عليه بأنه غير مؤهل قانونيًا للبقاء في الولايات المتحدة الامريكية، يجب أن يُسجن مع الأشغال الشاقة لمدة لا تتجاوز عام واحد ثم يُبعد بعد ذلك من الولايات المتحدة الامريكية (United States Congress Serial Collection, 1893 ,P.2). اكد البند الخامس من القانون على ان اي طلب يقدم من شخص صيني يسعى لدخول الولايات المتحدة الامريكية إلى أي قاضٍ أو محكمة امريكية للمثول امامها ، لن يُسمح له بتقديم كفيل ويحرم من هذا الامتياز ، ويجب على المحكمة البت في طلبه على الفور ودون تأخير (United States Congress Serial Collection, 1893, P.3) .

واوجب البند السادس من القانون على جميع العمال الصينيين داخل حدود الولايات المتحدة الامريكية والذين يحق لهم البقاء في فيها تقديم طلب إلى جامع الإيرادات الداخلية في المقاطعات الخاضعين اليها ، في غضون عام من صدور هذا القانون للحصول على شهادة إقامة ، وأن اي عامل صيني ضمن حدود الولايات المتحدة الامريكية يتجاهل أو يرفض الامتثال لأحكام هذا القانون ولم يحصل على شهادة الإقامة بعد عام واحد من اقرار ذلك القانون يتم الحكم عليه بعد تواجده داخل الولايات المتحدة الامريكية

غير قانوني ، ويمكن اعتقاله من قبل أي مسؤول جمركي بالولايات المتحدة الامريكية او محصل الإيرادات الداخلية أو نوابه ، ويعاد النظر في طلب الإقامة امام المحكمة اذا كان طالب الإقامة قد قدم ما يثبت ويبرر تأخيره في تقديم طلب مدعوم بشهاده رجل ابيض . اما الاشخاص الصينيين غير العاملين فلهم الحق في البقاء في الولايات المتحدة الامريكية ويجوز لهم تقديم طلب الحصول على شهاده الإقامة دون مقابل . (United States Congress Serial Collection, 1893,P.3) .

واوكل البند السابع الى وزير الخزانة بوضع القواعد واللوائح التي قد تكون ضرورية للتنفيذ الفعال للقانون ،وتوفير الامور اللازمة لتمكين محصلي الإيرادات الداخلية من إصدار الشهادات المطلوبة بموجب القانون ، ووضع قوانين واحكام الحصول على الشهادات في مواقع ملائمة لمقدم الطلب التي يجب أن تحتوي على الاسم والعمر والإقامة المحلية والمهنة لمقدمي الطلبات وأي وصف آخر على النحو المنصوص عليه ويجب تقديم نسخة منه في مكتب محصل الإيرادات الداخلية للمنطقة التي يتقدم فيها الطلب، شدد البند الثامن على ان الاشخاص الذين يقومون عن قصد وخطأ بتغيير أو استبدال أي اسم مكتوب في الشهادة أو تزويره يكون مذنباً بارتكاب جنحة وإدانته بغرامة لا تتجاوز ألف دولار أو بالسجن لمدة لا تزيد عن خمس سنوات. خول البند التاسع والاخير من القانون وزير الخزانة أن يأذن بدفع تعويض لمحصلي الإيرادات الداخلية عن الخدمات التي يؤدونها بموجب أحكام هذا القانون بالإضافة إلى الرواتب التي يسمح بها القانون ، حسبما يراه ضروريًا ،بما لا يتجاوز دولار واحد عن كل شهادة تصدر (United States Congress Serial Collection, 1893,P.3) .

ثانيا : معارضة القانون

رد الصينيون على تلك الاجراءات بالعصيان على التسجيل على بطاقات الاقامة من شرط المادة السادسة من القانون والتي تستهدف في المقام الأول الصينيين الستة قادت الشركات ومقاومة بطاقات ومتطلبات التسجيل . الشركات الست الصينية المعروفة (بالرابطة الصينية الخيرية الموحدة the Chinese Consolidated Benevolent Association) (Alexandria gazette newspaper, September 12, 1892) التي قدمت مساعدات وخدمات مختلفة إلى الصينيون ولاسيما على الساحل الغربي ، وبالتالي كسب ثقة الشعب الصيني. طلبت الشركات الصينية الستة من كل صيني التبرع بدولار واحد للمساعدة في دفع المصاريف القانونية ، وتعهدوا بمساعدة أي شخص يتم القبض عليه لعدم التسجيل لكنهم لن يساعدوا أولئك الذين انتهى بهم الأمر في ورطة بعد التسجيل . وبجهود منسقة بلغ عدد الصينيين الرافضين للتسجيل(١٠٧,٠٠٠) (Zhao and Park, 2013, P.449) .

اعتقدت الشركات الست الصينية أن الاحتجاج على هذا القانون مهم فشكلوا رابطة الحقوق المتساوية الصينية (Chinese Equal Rights League) (The daily herald newspaper, May 20, 1893)، والتي نظمت لقاء جماهيري بعد تطبيق لبحث تداعيات ذلك القانون وللاحتجاج على عدم دستورية القانون

الجديد واستأجرت الشركات الست الصينية محامين استعدادا لاقتراب آخر موعد للتسجيل المرتقب في ٥ ايار ١٨٩٣. وافق المحامون الذين يمثلون الصينيين المقيمين على رفع الدعوى في محاكم نيويورك على ان يتألف الفريق القانوني من محامين نيويورك ، ألقي القبض على ثلاثة عمال صينيين في ٦ ايار ١٨٩٣ لعدم حمل بطاقات التسجيل بالمخالفة لقانون جيري ، وأمر قاضي محكمة المقاطعة الفيدرالية بترحيلهم ، وأوضح القاضي جراي GRAY من المحكمة العليا ، أن العمال الصينيين مثل جميع الأجانب المقيمين في الولايات المتحدة الامريكية يحق لهم التمتع بضمانات الدستور وحماية القوانين لكنهم لم يتخذوا أي خطوات تجاه أن يصبحوا مواطنين بموجب قوانين التجنس ؛ وبالتالي تبقى سلطة الكونجرس الحق في طردهم ، أو إصدار الأمر لإبعادهم وترحيلهم من البلاد كلما كان ذلك ضروريًا للصالح العام وأن الحق في استبعاد أو طرد الأجانب هو حق أصيل وحق كل أمة . سلطة الكونجرس في طرد الأجانب يمكن أن تمارس من قبل المسؤولين التنفيذيين ، وبالتالي فان البند السادس من القانون دستوري وصالح(Zhao and Park, 2013, P.448-449).

أثار هذا المنطق معارضة قوية على ثلاثة نقاط : أولاً ، أن الأشخاص الذين تم توجيه لهم عقوبات في المادة السادسة من قانون عام ١٨٩٢ ضدهم هم أشخاص مقيمين بشكل قانوني داخل الولايات المتحدة الامريكية ؛ ثانيًا ، على هم داخل حماية الدستور ، ومضمونة بضماناته ضد القهر والظلم ؛ وثالثًا ، تحرم المادة السادسة من حريتهم ، وفرض العقوبات ، دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة ، في تجاهل للضمانات الدستورية . كانت خسارة القضية بمثابة نكسة كبيرة للشركات الصينية الست التي فقدت ثقة الشعب الصيني .

بعد حوالي ست اشهر جرت بعض التعديلات لقانون جيري في ٣ نوفمبر ١٨٩٣، والتي تضمن التعريف الموسع للعمال (العمال المهرة وغير المهرة) وإضافة تعريف للتجار . كما تطلب أن يكون الشهود أشخاصًا غير الصينيين ، وعلى الرغم من أن الصينيين خسروا المادتين السادسة والسابعة من قانون ، الا انهم فازوا بطعن المادة الرابعة (السجن لمدة عام مع الأشغال الشاقة لعدم التسجيل) من ذلك القانون.

الا ان الولايات المتحدة الامريكية لم تلتزم بمضمون الطعن في المادة الرابعة ،فقد امسكت بأربعة اشخاص كانوا يقيمون بشكل غير قانوني داخل الولايات المتحدة الامريكية، وحُكم عليهم بالسجن مع الأشغال الشاقة وأمر بترحيلهم وذكرت المحكمة في تناولها لدستورية المادة الرابعة ، أن الولايات المتحدة الامريكية يمكنها منع الأجانب من القدوم إلى الولايات المتحدة الامريكية وطرد الموجودين فيها لأسباب تتعلق بالسياسة العامة، عندما يسعى الكونجرس إلى إخضاع الأجانب لعقوبة الأشغال الشاقة ، يجب تقديم المتهم لمحاكمة قضائية لإثبات إدانته ، على النحو الذي ينص عليه دستور الولايات المتحدة الامريكية) (Zhao and Park, 2013, P.449. واصل الرئيس بنجامين هاريسون الحجر الصحي على السفن التي تحمل المهاجرين بسبب وباء الكوليرا في الخارج . ففي 1893، فوض الكونجرس الرئيس لحجر أي

سفينة ومنع أي شخص أو ممتلكات من الدخول عندما تكون معدية او من الأمراض المهددة Ciment) and Radzilowski, 2015, No page).

ثالثا :الإجراءات الاضافية للحد من الهجرة الصينية

بحلول عام ١٩٠٢ ، انتهى قانون جيري ١٨٩٢ ، مما دفع مؤيدي الاستبعاد الصيني للمطالبة بقانون جديد أكثر تقييدًا . مدد القانون الذي أقره الكونجرس الاستبعاد الصيني عام ١٩٠٢ إلى أجل غير مسمى ولكنه أيضًا احترم المعاهدة القائمة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين ، والتي كان من المقرر أن تنتهي في عام ١٩٠٤. فضلا عن ذلك استبعد قانون ١٩٠٢ العمال الصينيين من جميع الأراضي الأمريكية ، بما في ذلك هاواي والفلبين ، ورفضت الصين عام ١٩٠٤ تجديد معاهدتها مع الولايات المتحدة الامريكية بسبب غضبهم من معاملة رعاياها في الولايات المتحدة الامريكية ، لاسيما بعد ان اتخذ الكونجرس قرارًا رجعيًا بإدخال قانون استبعاد صيني آخر ، مرة أخرى دون حد زمني ، بما في ذلك جميع الأراضي الأمريكية . ومع ذلك ، كان معارضو الهجرة الصينية يشكون لسنوات من أن الصينيين استخدموا المحاكم الفيدرالية لدخول الولايات المتحدة الامريكية من خلال الثغرات وخداع القضاة وهكذا في عام ١٩٠٥ ، قررت المحكمة الأمريكية العليا بأن الصينيين الذين مُنعوا من دخول الولايات المتحدة الامريكية لم يعد بإمكان مسؤولي الهجرة في الولايات الاستئناف أمام محاكم المقاطعات الفيدرالية ،لكون الاخيرة قد سمحت فعليا لآلاف الصينيين بدخول الولايات المتحدة الامريكية.

بين عامي ١٨٩١ و ١٩٠٥ ، تم الاستماع إلى(٢٦٥٧) قضية إحضار من المهاجرين الصينيين في محاكم سان فرانسيسكو وحدها ، وحُكم على العديد منها في النهاية لصالح الملتمسين الصينيين وبالتالي فإن حقيقة أن هذه المحاكم لم يعد يُسمح لها بسماع قضايا قبول الصينيين ، حدت بشكل كبير من فرص دخول المهاجرين الصينيين إلى الولايات المتحدة الامريكية، وتولى مكتب الهجرة في عام ١٩٠٣ السيطرة على جميع الأمور المتعلقة بالهجرة الصينية، لاسيما وان كان العديد من مسؤولي المكتب كانوا مناهضين للصين وفسروا بصرامة قوانين الاستبعاد الصينية لمنع أكبر عدد ممكن من المهاجرين الصينيين (Hayes ,2012,P. 761).

أدى الاستياء والغضب الصيني من تمديد قانون الاستبعاد في عام ١٩٠٤ واستحالة الطعن في قرارات مسؤولي الهجرة إلى مقاطعة البضائع الأمريكية في الصين بدءًا من ايار ١٩٠٥ واستمرت عاما كاملا ، وتم دعم المقاطعة أيضًا من قبل المجتمعات الصينية في سان فرانسيسكو ولوس أنجلوس ، في خريف عام ١٩٠٥ ، بدأت الحكومة الصينية في قمع المقاطعة ، لكنها أثرت على الشركات الأمريكية في الولايات المتحدة الامريكية والصين ودفعتهم إلى المطالبة بسياسات جديدة بشأن الهجرة الصينية إلى الولايات المتحدة الامريكية. على الرغم من أن بعض الصحف الأمريكية انتقدت الطريقة التي عومل بها مسؤولو الهجرة في الولايات المتحدة الامريكية التجار والطلاب والمسافرين الصينيين ،ورفع الضريبة على

كل مواطن يدخل الولايات المتحدة الامريكية الى (٢ دولار) بعدما كانت (٥٠ سنتا) (Yamato , 1993 ,P.180) .

لم يكن يوجد هنالك مثل ذلك تعاطف مع العمال الصينيين ، واستمرت معارضة هجرتهم ، وظلوا يتخوفون من آثار المقاطعة على الاقتصاد الأمريكي ،ولحل ذلك الاشكال اقترح الرئيس ثيودور روزفلت قانونًا جديدًا يسمح بهجرة جميع الصينيين باستثناء العمال ، الا أن هذا القانون لم يتم تمريره في الكونغرس ، لكن الادارة الامريكية أوقفت تطبيق قانون الاستبعاد دون تقييد حرية الصينيين الذين كانوا مستثناة في جزءًا من القانون . فبينما بقيت قوانين الاستبعاد كما هي ، فقط تم تغيير بعض جوانب الهجرة ، ولا سيما الإجراءات المهينة(Hayes ,2012 ,P. 762) . كان قانون الاستبعاد الصيني لعام ١٩٠٢ هو أول قانون أمريكي يتم تمريره على الإطلاق لمنع الهجرة والتجنس على أساس العرق ، والذي تم تمديده وتوسيعه لاحقًا ليشمل المهاجرين الآسيويين وغيرهم ، مثل اليابانيين والكوريين والهنود ،لاسيما وان تلك السياسات الإقصائية قد ادت إلى انخفاض في عدد السكان الصينيين ، من (١٠٥,٤٦٥) عام ١٨٨٠ إلى (٨٩,٨٦٣) عام ١٩٠٠ (Bayor , 2011,P.298) .

الخاتمة

تبين لنا من خلال دراستنا لموضوع" **قانون الاستبعاد الصيني في الولايات المتحدة الامريكية، الاسباب والتداعيات ١٨٨٢– ١٩٠٢** " مجموعة من الاستنتاجات هي :

- كانت سياسة الولايات المتحدة الامريكية ازاء الهجرة حتى العقد السابع من القرن التاسع عشر ،تتميز بالدعم الكامل لبرامج الهجرة والعمل على استيعاب اكثر عدد منهم ،وقدمت الادارات الامريكية المتعاقبة العديد من التسهيلات في هذا المجال ،ولاسيما للمهاجرين الاوربيون بهدف رفد الولايات المتحدة الامريكية بالعمالة الرخيصة والتي كانت بحاجة لها في عصر الاعمار .
- بدأ المهاجرون الصينيون بالتدفق الى الولايات المتحدة الامريكية منذ بداية خمسينيات القرن التاسع عشر بسبب الاوضاع الاقتصادية والسياسية الصعبة التي عاشتها الصين في تللك المدة ، مما دفع العديد منهم الى الهجرة الى الولايات المتحدة الامريكية التي رحبت بهم ووفرت لهم سبل العيش وفرص العمل ، لاسيما وان عددهم وصل الى ٦٣,٠٠٠ الف عام ١٨٧٠ .
- مثل وجود الصينيون ،لاسيما في الولايات الغربية مشكلة ارقت حكومات تلك الولايات ،لاسيما بعد التوترات التي حصلت بين العمال الامريميين ونظرائهم الصينيين ،اذ تظر معظم العمال الامريكين الة العمالة الوافدة بأنها السبب في خفظ الاجور وتقليل فرص العمل ،مما دفعهم الى مهاجمة تجمعات الصينين والمطالبة بأبعادهم .

- صدر قانون بيج في ٣ اذار ١٨٧٥ والذي تعامل لاول مرة مع مسألة الهجرة الصينية ،والاثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المترتبة عليها ، ويعد هذا القانون التشريع الاول الذي وضع الحواجز امام بعض فئات المهاجرين الصينين لاسيما النساء المشهورات بالبغاء و المجرمين وغيرهم ، وكان اللبنه الاقلى لكل التشريعات التي استهدفت المهاجرين الصينيين .
- استمرارا لهذه السياسة صدر قانون الاستبعاد الصيني في ٦ ايار ١٨٨٢ والذي يعد القانون الاول الذي قيد الهجرة على اساس العرق والذي استهدف الجالية الصينية التي كانت تعدادها حوالي ١٠٥ الف شخص داخل الولايات المتحدة الامريكية ، اذ منع هذا القانون قدوم العمال الصينين بشكل كامل ووضع شروط قاسية على الفئات الاخرى ، مع تطبيقة بصورة صارمة .
- كان لقانون الاستبعاد الصيني تداعيات كبيرة في كافة المجالات ، وفسر وفهم داخل المجتمع الامريكي بطرائق مختلفة كان من نتائجها في بعض الاحيان استخدام العنف المفرط بحق الجالية الصينية وحدوث بعض المجازر بحقهم .
- اصدرت الادارة الامريكية في ١٨٨٨ قانون سكوت والذي حاولت تعديل قانون ١٨٨٢ ، اذا بموجب هذا القانون تم استثناء بعض الفئات من الجنسية الصينية من الخول الى الولايات المتحدة الامريكية ، لاسيما (الطلاب والدبلوماسيين والتجار والسياح)
- عزز القانون قانون جيري الذي صدر في ٥ ايار ١٨٩٢،ما جاء في القوانين السابقة التي تعاملت مع الهجرة الصينية ، اذ مدد الحظر المفروض على الصينين لمدة عشر سنوات اخرى ،وطالب القانون المقيمين الصينيين في الولايات المتحدة الامريكية بحمل وثائق خاصة (شهادات إقامة) ، والسماح بالدخول فقط لأولئك الذين كانوا مدرسين وطلابًا ودبلوماسيين وسائحين ، وأغلق الكونجرس الباب أمام الهجرة الصينية بالكامل تقريباً.
- انتهى قانون جيري بحلول عام ١٩٠٢ ، مما دفع مؤيدي الاستبعاد الصيني للمطالبة بقانون جديد أكثر تقييدًا، مدد قانون الاستبعاد الصيني عام ١٩٠٢ الذي أقره الكونجرس إلى أجل غير مسمى ولكنه أيضًا احترم المعاهدة القائمة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، فضلا عن ذلك استبعد قانون ١٩٠٢ العمال الصينيين من جميع الأراضي الأمريكية بصورة نهائية .

المصادر

1. Abrams, Kerry ,(2005), *"Polygamy, Prostitution, and the Federalization of Immigration Law"*. Columbia Law Review ,VOL. 105 , NO. 3.
2. *Alexandria gazette newspaper*, September 12, 1892
3. Austin, Allan W.,(2015) *Huping Ling* , *Asian American History and Culture: An Encyclopedia: An Encyclopedia* , Routledge .
4. Bayor, Ronald H.,(2011) , *Multicultural America: An Encyclopedia of the Newest Americans* ,4 volumes, ABC-CLIO.

5. Blume, Kenneth J. , (2016), *Historical Dictionary of U.S. Diplomacy from the Civil War to World War I* , Rowman & Littlefield .
6. Bunting, Josiah, (2004), *American presidents series* , Thorndike Press,.
7. Capace, Nancy and others ,(1999), *Encyclopedia of California* , North American Book Dist LLC.
8. Cheng, Emily Hwa , (1955), *China and the Burlingame Treaty of 1868* , University of Georgia.
9. *Chinese immigration : speech of William W. Rice, of Massachusetts, in the House of Representatives, March 15, 1882*. (1989). (Washingtion: 1882); University of Arizona. Division of Economic and Business Research, Arizona Statistical Abstract: A Data Handbook, Northland Press.
10. Ciment, James and, Radzilowski, John, (2015) , *American Immigration: An Encyclopedia of Political, Social, and Cultural Change* , Routledge .
11. constitution of the state of California ,California :Sacramento :state office ,J.D. young ,supt. state printing, 1880, article 19.
12. Danico, Mary Yu,(2014), *Asian American Society: An Encyclopedia* ,SAGE Publications.
13. Dobson, John M. ,(2009), *Belligerents, Brinkmanship, and the Big Stick: A Historical Encyclopedia of American Diplomatic Concepts*, ABC-CLIO.
14. Gold, Martin , (2011), *Forbidden Citizens: Chinese Exclusion and the U.S. Congress : a Legislative History* , The Capitol Net Inc.
15. Graff, Henry Franklin and Cleveland, Grover, (2002): *The American Presidents Series: The 22nd and 24th President, 1885-1889 and 1893-1897* , Henry Holt and Company .
16. Guns in American Society: An Encyclopedia of History, Politics, Culture, and the Law, 2nd Edition ,3 Vol , ABC-CLIO, 2012, P.532 .
17. Hanes, William Travis and Sanello, Frank , (2002),*The Opium Wars: The Addiction of One Empire and the Corruption of Another*, Sourcebooks, Inc.
18. Hayes, Patrick J. ,(2012), *The Making of Modern Immigration*: An Encyclopedia of People and Ideas ,2 volumes, ABC-CLIO.
19. https://www.archives.gov/milestone-documents/chinese-exclusion-act
20. https://www.presidency.ucsb.edu/documents/seventh-annual-message-3 .
21. Huang, Xiao and koehn, peter, (2015), *The Expanding Roles of Chinese Americans in U.S . China Relation*, New York , Routledge.
22. Lee, Catherine ,(June 2010) *Race, Gender, and Chinese and Japanese Exclusion in the United States 1870–1924* , Sociological Forum , Vol. 25, No. 2.
23. LeMay, Michael C. and others ,(1999), *U.S. Immigration and Naturalization Laws and Issues*: A Documentary History : Primary documents in American history and contemporary issues, Greenwood Publishing Group.
24. *Milford chronicle. Newspaper* , June 30, 1893 .
25. Moon, Krystyn R. ,(2018), "*Immigration Restrictions and International Education: Early Tensions in the Pacific Northwest, 1890s-1910s*", History of Education Quarterly.
26. Motomura, Hiroshi ,(2014), *Immigration Outside the Law* , Oxford University Press .
27. Pafford, John M. and Arthur, Chester A., (2019): *The Accidental President* , Regnery History.
28. Racisms, Maping , (2012), *Defining America: Through Immigration Policy*, Temple University Press.

29. Report of the secretary of the treasury on the state of the finances, United states, Dept. of the treasury 33d congress, 2nd session, senate, Washington, senate printer, 1854.
30. Sarat, Austin ,(2020)*Studies in Law, Politics, and Society*,Emerald Group Publishing .
31. Segal, Uma A.,(2002), A *Framework for Immigration: Asians in the United States*,Columbia University Press.
32. Smith, Shirley Wheeler and Angell, James Burrill, (1954), *An American Influence* , University of Michigan Press.
33. Soennichsen, John Robert ,(2011), *The Chinese Exclusion Act of 1882* , ABC-CLIO.
34. Song, Yuwu, (2009), *Encyclopedia of Chinese-American Relations*, McFarland .
35. Tarling, Nicholas and Gomez, Terence, (2008), *The State, Development and Identity in Multi Ethnic Societies: Ethnicity, Equity and the Nation*, Routledge.
36. *The daily herald newspaper*, May 20, 1893.
37. *The Londonderry sifter newspaper* , September 09, 1892 .
38. United States ,Statutes of the United States of America Passed at the Session of the Congress ,U.S. Government Printing Office, 1888
39. United States Congress , Congressional Record: Proceedings and Debates of the Congress, part 5 ,Vol 38 , U.S. Government Printing Office, 1904 .
40. United States Congress Serial Collection, Vol. 3150 ,U.S. Government Printing Office, 1893.
41. United States Department of the Treasury. Navigation Bureau , Navigation Laws of the United States ,1886.
42. United States. Congress House. Committee on Interstate and Foreign Commerce ,Hearings, Reports and Prints of the House Committee on Interstate and Foreign Commerce ,U.S. Government Printing Office, 1976.
43. United States. Department of State , Foreign Relations of the United States, U.S. Government Printing Office, 1893 .
44. United States. Dept. of the Treasury. Bureau of Statistics ,Arrivals of Alien Passengers and Immigrants in the United States from 1820 to 1888 ,U.S. Government Printing Office, 1889.
45. Wood, Susie Harriett, (1930),*The Evolution of the Federal Immigration Act of 1882* ,University of Illinois at Urbana-Champaign,.
46. Yamato, Alexander ,(1993) *Asian Americans in the United States* , Kendall Hunt Publishing Company.
47. Zhao, Xiaojian and W., Edward J. ,(2013), *Asian Americans: An Encyclopedia of Social, Cultural, Economic, and Political History* , ABC-CLIO.